

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9385

الأربعاء، 26 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) السيد كاريوكي	الرئيس
السيد بوليانسكي الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيدة سانشيز إيزكويردو إكوادور	
السيد سباسي ألبانيا	
السيد أبو شهاب الإمارات العربية المتحدة	
السيد فرانسوا دانيشي البرازيل	
السيد هاوري سويسرا	
السيد غنغ شوانغ الصين	
السيدة نغيما ندونغ غابون	
السيدة أوبونغ - ننتيري غانا	
السيد دو ريفيير فرنسا	
السيد كاملييري مالطة	
السيد فيرنانديز موزامبيق	
السيدة ساها الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد هاماموتو اليابان	

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



23-21938 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة بشأن نقطة نظام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل أن نباشر عملنا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن عدم موافقتنا القائمة على المباديء على نهج الرئاسة في دعوة مقدمي الإحاطات إلى جلسة اليوم بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت.

لقد طلبت روسيا عقد جلسة اليوم - وذلك في 16 تموز/يوليه - لمناقشة مسألة مهمة وحساسة جدا، وهي هجمات نظام كييف التي تستهدف المسيحية الأرثوذكسية في أوكرانيا. وقد اقترحنا، استنادا إلى الحاجة إلى النظر بشكل شامل في المسألة، دعوة ثلاثة من مقدمي الإحاطات. وهم ممثلة تحالف الأمم المتحدة للحضارات ورئيس الأساقفة جديعون من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية والكاثلوك والإعلامي والناشط المدني الأوكراني يان تاكسيور للتكلم باسم المجتمع المدني. وقد جرت مقاضاة الأخيرين في أوكرانيا بسبب آرائهما السياسية والدينية وجهودهما لحماية الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وهما على استعداد لتشاطر المعلومات المستقاة مباشرة من تجاربهما الشخصية مع أعضاء مجلس الأمن.

وقد أعطينا موافقتنا المبدئية على عقد جلستين في 26 تموز/يوليه، الواحدة تلو الأخرى، على أساس أنه سيكون بمقدور مقدمي إحاطاتنا التكلم. بيد أن الرئاسة البريطانية اتخذت قرارا انفراديا بأنه لا مجال لمشاركة أحد مقدمي الإحاطات في جلسة لمجلس الأمن محتجة بضيق الوقت. وأود أن أؤكد أن هذا أمر مختلف تماما، لأن الرئاسة البريطانية هي نفسها التي قررت عقد الجلستين على التوالي بدلا من عقد الجلسة الثانية في وقت آخر.

واستنادا إلى هذه الذريعة الزائفة، حذفت رقابة الرئاسة البريطانية إحاطة رجل الدين الأرثوذكسي، رئيس الأساقفة جديعون، الذي تعرض لضغوط مشابهة بعد أن تحدث في المرة السابقة أمام أعضاء المجلس. فقد مُنح من دخول بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي ينصب نفسه بالمناسبة نصيرا لحرية التعبير والمعتقد. وتبذل المحاولات الآن لمنع رئيس الأساقفة كليا من المشاركة في مناقشات المجلس. وذلك على الرغم من أن الرئاسة البريطانية أعلنت في بداية توليها الرقابة التزامها بحماية ممثلي المجتمع المدني باعتباره أحد الجوانب المهمة لأساليب عملها. ومن المؤكد أن الوفد البريطاني يعلم أننا وجهنا في وقت سابق من تموز/يوليه رسالة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن نفصل فيها المشاكل التي واجهها رئيس الأساقفة جديعون نتيجة للإحاطة السابقة التي قدمها لمجلس الأمن. فأين الآن التزام الرئاسة بحماية مقدمي الإحاطات؟ أم أنه ينطبق فحسب على ممثلي المنظمات غير الحكومية المتحيزة الموالية للغرب؟

وأود أن أطرح عليكم سؤالا، سيدي الرئيس. لماذا تصرون على عدم مشاركة كاهن أرثوذكسي في جلسة اليوم التي تتعلق بالكنيسة الأرثوذكسية؟ ما الضغينة التي تضمهرنا لندن لممثلي هذا المذهب؟ وإذا دعي، على سبيل المثال، ممثلو المذهب المسيحي الكاثوليكي أو الديانة الإسلامية للمشاركة في المرة القادمة، فهل ستفرضون أيضا بحجة ضيق الوقت؟ أرجو الرد على سؤالي قبل أن أكمل حديثي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحيط علما بالبيان الذي أدلى به ممثل الوفد الروسي بشأن نقطة نظام وسأرد على تعليقاته.

لقد تشاورنا، في إطار اضطلاعنا بمهامنا الرئاسية، مع أعضاء المجلس بشأن مقدمي الإحاطات الذين اقترحهم روسيا، آخذين في الاعتبار ضيق وقت المجلس هذا الصباح وعازمين على عدم الاضطرار إلى إلغاء أي من أعمال الهيئات الفرعية بتعديل مواعيدها. وعلى ذلك الأساس واستنادا إلى آراء أعضاء المجلس الآخرين، قدمنا مقترحا توفيقيا معقولا. لم نرفض أيا من مقدمي الإحاطتين اللذين اقترحتهما روسيا من خارج الأمم المتحدة. وعرضنا على الوفد الروسي أن يختار مقدم الإحاطة الذي يريده أن يتكلم في الجلسة. وأوضحنا أن

إننا نشهد أمام أعيننا موقفاً مقيتاً تعرقل فيه المملكة المتحدة، من مقعد رئيس مجلس الأمن، مشاركة ممثل لإحدى الديانات الرئيسية في العالم في مناقشاتها. لا يمكننا أن نقبل ذلك. ونطلب طرح الدعوة الموجهة إلى الأسقف جدهون للتصويت الإيجابي، ونطلب من الأعضاء أن يصوتوا مؤيدين.

وعلاوة على ذلك، واحتجاجاً على محاولات المملكة المتحدة منع ضيفنا من التكلم في جلسة الإحاطة هذه، على الرغم من أنه يفي تماماً بالمعايير المحددة في المادة 39 من النظام الداخلي للمجلس، أي أنه مؤهل للتكلم عن بند جدول أعمال اليوم، فإننا لن نتكلم في الجلسة التي ستعقد بعد هذه الجلسة. وأرجو من شعبة شؤون مجلس الأمن أن تدخل التغييرات ذات الصلة على قائمة المتكلمين في تلك الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنظر إلى التعليقات التي أبدأها أعضاء المجلس، وبموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أقترح أن أطرح للتصويت اقتراح الاتحاد الروسي بتوجيه دعوة إلى الأسقف جدهون إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين". ولكي نكون واضحين، إذا صوت أعضاء المجلس بـ "نعم"، فإنهم يصوتون لمشاركة الأسقف جدهون في هذه الجلسة. وتوصية الرئاسة هي أن نلتزم باقتراح الرئاسة.

وأطرح هذا الاقتراح للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، البرازيل، الصين

المعارضون:

لا أحد

المتمتنعون عن التصويت:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، سويسرا، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

بإمكانه أن يرسل مساهمة خطية من مقدم الإحاطة الآخر في رسالة إلى المجلس إذا أراد من المجلس أن ينظر في مساهمة كل منهما.

ولم يتجاوب الوفد الروسي مع مقترح الرئاسة التوفيقية وواصل الإصرار على أن تُقدم الإحاطات بكامل التشكيل الذي يفضله. ولا يوجد في النظام الداخلي المؤقت ما يعطي عضواً في المجلس الحق في المطالبة بذلك بشكل انفرادي. وكحال أي رئاسة، فإننا نوازن بين الضغوط المختلفة والمتناقضة - فهناك الرغبة في جلب أصوات المجتمع المدني إلى المجلس إلى جانب الحاجة إلى الحفاظ على برنامج عملي يتيح لأعضاء المجلس الوقت للنقاش.

وقد اقترحت روسيا بالفعل خمسة مقدمي إحاطات من خارج الأمم المتحدة هذا الشهر. وي زيد ذلك بمقدار خمسة أشخاص عما اقترحه بقية أعضاء المجلس، بدون احتساب الرئاسة - أي بفارق خمسة مقدمي إحاطات إجمالاً عن بقية أعضاء المجلس. وقد قبلنا جميع مقدمي الإحاطات المتبقين حتى الآن، ولكن دور الرئاسة ليس أن تفعل كل ما يطلبه وفد واحد بينما تتجاهل آراء أعضاء المجلس الآخرين. ولنكون واضحين، لسنا معترضين على مقدم إحاطة بعينه. لقد طلبنا ببساطة أن تكتفي روسيا بمقدم إحاطة واحد، وليس اثنين، وأن ترسل مساهمة مكتوبة من مقدم الإحاطة الثاني. وليس في ذلك ما يجانب الصواب، ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على السياسة التي تنتهجها الرئاسة بشأن هذه المسألة.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة مرة أخرى بشأن نقطة نظام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا أذكر

أنني سمعت عن تحديد حصص معينة فيما يتعلق بتوجيه الدعوات إلى ممثلي المجتمع المدني. ومرة أخرى، أكرر، إننا نتصرف بما يتفق تماماً مع برنامج رئاستكم، الذي اقترح علينا جميعاً ووافقنا عليه جميعاً، والذي كان يهدف إلى تيسير أكبر مشاركة ممكنة لممثلي المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أتذكر العديد من الحالات التي شارك فيها عدد من ممثلي المجتمع المدني في جلسات الإحاطة، ولكن لا يمكنني أن أتذكر حالة واحدة اقترحت فيها الرئاسة الاختيار بين الأشخاص المرشحين لتقديم إحاطة، كما لو كنا نساوم في معرض أو متجر.

السيدة سعد (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس بشأن هذه المسألة باسم تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

سأركز إحاطتي على البعد المتعلق بحرية الدين والمعتقد وحماية المواقع الدينية في سياق الحرب في أوكرانيا.

في حالة الحروب والنزاعات القبلية، فإن إنقاذ الأرواح وحماية رفاه الإنسان يشكلان، لأسباب مفهومة، في كثير من الأحيان، إن لم يكن دائما، أولوية، في حين أن حماية دور العبادة وصون المواقع الدينية والحفاظ على مواقع التراث الثقافي تحتل مكانة ثانوية. ويذكرنا التاريخ بأن مسائل الحرب والدين والسياسة متشابكة بطرق عديدة. ولذلك، من المهم أن نراعي ونفهم مدى تعقيد الدور الذي يؤديه الدين في بعض تلك النزاعات. والحرب المستمرة التي لا هوادة فيها في أوكرانيا هي مثال على ذلك. وفي سياق معالجة الحالة بصورة كلية، ينبغي أن نحدد حجم البعد الديني في تلك الأزمة بالذات، التي نواجهها نتيجة للهجوم المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا. إن الانقسام بين الهيئات الأرثوذكسية في أوكرانيا ليس بالأمر الجديد. لقد كان الانقسام موجودا منذ عقود، لكنه تقاوم داخل أوكرانيا وترددت أصداؤه في جميع أنحاء العالم، حيث سعت الكنائس الأرثوذكسية جاهدة لتحديد ما إذا كانت ستحاز إلى أحد الجانبين وكيفية ذلك.

ويوم الأحد الماضي، استيقظنا هنا على الصور المفجعة لكاتدرائية تاريخية تضررت بشدة، وهي أكبر كنيسة أرثوذكسية في أوديسا. فقد أصابت قذيفة روسية كاتدرائية "التجلي" والمباني التاريخية الأخرى الكائنة في مركز التراث التاريخي في أوديسا. في الوقت نفسه، كان من المشجع أن نرى أنه بعد ساعات، بدأ أبناء الرعية والمتطوعون، الذين يرتدون قبعات صلبة ويحملون المجارف والمكانس، في إزالة الأنقاض وحاولوا إنقاذ أي قطع أثرية يمكنهم إنقاذها. والكاتدرائية في أوديسا ليست الموقع الديني الوحيد الذي تضرر في الحرب. ووفقا لتقييم أولي أجرته اليونسكو، تضرر 116 موقعا دينيا منذ 24 شباط/فبراير 2022. وأدانت الأمم المتحدة الهجوم. وأدان الأمين العام بشدة الهجوم

الرئيس (تكلت بالإنكليزية): حصل الاقتراح على 3 أصوات مؤيدة، دون معارضة، مع امتناع 12 عضوا عن التصويت. رُفض اقتراح دعوة الأسقف جديون إلى المشاركة في الجلسة نظرا لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بولينسكي (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): اليوم يوم تاريخي ومؤسف جدا لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. لقد شهدنا منع مشاركة ممثل الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في هذه الجلسة. ولذلك أظهرت الوفود الغربية صراحة تضامنها مع السياسة القمعية لنظام كريف التي تستهدف الأرثوذكسية الشرائعية وذلك مثال صارخ على المعايير المزدوجة الفاضحة التي تقوض حرية التعبير وحرية الرأي وحرية العقيدة وجميع المثل العليا التي تدعي هذه الوفود أنها تدعمها. وندعو إلى الحكم على رئاسة المملكة المتحدة من حيث نفاقها بوصفها أحد مقدمي القرار المتعلق بالأخوة الإنسانية والتسامح الديني (القرار 2686 (2023)). وقرارها بعرقلة اقتراحنا من خلال صلاحيات رئاسة مجلس الأمن ومنع مشاركة قس أرثوذكسي مثال صارخ على الكيفية التي تتظر بها لندن حقا إلى كل تلك المثل النبيلة ومدى استعدادها للتخلي عنها لتعزيز محاولات ضيقة الأفق وحقيرة نكاية بالاتحاد الروسي. وتذكر القول الإنجليزي المأثور: "مارسوا ما تعظون به". ولم نعد نحصي عدد المرات التي لم تلتزم فيه لندن بذلك القول.

الرئيس (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة. وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة نهال سعد، مديرة تحالف الأمم المتحدة للحضارات؛ والسيد يان تاكسيور، وهو كاتب ومؤلف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة سعد.

ويسلم عدد من الصكوك المتعددة الأطراف بأن التمييز ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد يشكل إهانة لكرامة الإنسان ويقوض الحريات الأساسية المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمنصوص عليها بالتفصيل في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لذلك فإن من واجب الدول الأعضاء حظر التمييز والعنف على أساس الدين أو المعتقد وتنفيذ تدابير لكفالة الحماية المتساوية والفعالة بموجب القانون. في ذلك السياق فإن تسييس الدين في سياق الحرب في أوكرانيا يوجب التوترات بين الطوائف علاوة على زيادة الخوف وإثارة العنف.

ومن المسائل التي تبعث على القلق الشديد القيود المفروضة على حرية الدين وسلامة أفراد الطوائف الدينية في جميع أنحاء أوكرانيا سواء في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة أو تلك التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي المحتل. ووفقا للتقرير المستكمل عن الفترة بين 1 شباط/فبراير و 30 نيسان/أبريل الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - استنادا إلى عمل بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا - ازداد عدد حوادث العنف ضد أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ومؤيديها في الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى وجه الخصوص فتشت السلطات أماكن العبادة وغيرها من مرافق الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية وأصدرت إخطارات بالشكوك حول رجال الدين ووضعت العديد منهم بمن فيهم أحد كبار زعماء الكنيسة، قيد الإقامة الجبرية بناء على أدلة ضعيفة أو معدومة.

بالإضافة إلى ذلك تم إنهاء عقد إيجار الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لكهف "كليف - بيشيرسك لافرا" المملوكة للدولة من قبل وزارة الثقافة في وقت مبكر. ولكن وبعد نداء وجهته الأمم المتحدة امتنعت السلطات عن اتخاذ إجراءات تنذر بخطر العنف ولم تتم بإخلاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية قسرا من كهف لافرا في 29 مارس/آذار وهو الموعد النهائي المحدد لمغادرة المبنى. إلى جانب ذلك حظرت العديد من مجالس المدن والإقليمية أنشطة الكنيسة خلال شهر نيسان/أبريل. كما سعت العديد من المجالس المحلية إلى إنهاء

الصاروخي الروسي على أوديسا وأشار إلى أن الهجوم على منطقة محمية بموجب اتفاقية التراث العالمي ينتهك اتفاقية لاهاي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح. وأدانت المديرية العامة لليونسكو بشدة الهجوم واعتبرته تصعيدا في العنف ضد التراث الثقافي لأوكرانيا. وأدان الممثل السامي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات الهجوم على الكاتدرائية وأعرب عن أسفه لأن الحرب المستمرة في أوكرانيا أدت إلى تدمير أو نهب دور العبادة ومواقع التراث الديني، مما زاد من تأجيج الكراهية وأذى عدم الثقة وأدى إلى تقاوم الأعمال القتالية.

وهذا يقودني إلى خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية في وحدة وتضامن من أجل العبادة الآمنة، التي وضعها تحالف الأمم المتحدة للحضارات وأطلقها الأمين العام في عام 2019. وخطة العمل متجذرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وترتكز على الفهم الأساسي بأن المواقع الدينية هي رموز قوية لوعينا الجماعي. وتدعو الخطة إلى حرمة الأماكن الدينية وسلامة المصلين وتشدد على حق جميع المؤمنين في الوصول إلى أماكنهم المقدسة وممارسة شعائرتهم وتقاليدهم الدينية بحرية وسلام وأمان، دون خوف أو تهريب. وكان الاتحاد الروسي من بين مجموعة أساسية من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين استرشدوا واضعو خطة العمل بأرائهم في مرحلتها التشاورية.

ويعزز تحالف الأمم المتحدة للحضارات الطابع العالمي للمواقع الدينية، وذلك ينبع من اقتناعنا بأن دور العبادة والمواقع الدينية المقدسة تمثل تاريخ وهوية وتقاليد الناس في كل بلد وكل مجتمع ويجب احترامها وحمايتها بشكل كامل. ويضرب الهجوم على دور العبادة جوهر شعور المجتمعات بالهوية والانتماء. ولذلك، ينبغي أن تكون المواقع الدينية أماكن للعبادة، وليست أماكن للحرب.

بموجب ميثاق الأمم المتحدة تتعهد الدول الأعضاء بالتزامها بتعزيز وتشجيع الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد.

بين الثقافات والأديان وتعزيز الاحترام والتفاهم المتبادلين بين الأفراد والمجتمعات والأمم. ويحث الطرفان على احترام ودعم حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد وحق المرء في المجاهرة بدينه وممارسة شعائره بحرية وأمان. كما تؤكد أهمية احترام حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات دون تمييز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة سعد على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تاكسيور.

السيد تاكسيور (تكلم بالروسية): اسمي يان تاكسيور إنني كاتب ومقدم برنامج تلفزيوني ومواطن أوكراني. في 10 آذار/مارس 2022 اعتقلتني أجهزة الأمن الأوكرانية وأرسلتني أولاً إلى سجن تابع للأجهزة الأمنية ثم إلى مرفق تهديدي للمحاكمة في كييف. وفي نهاية أيار/مايو من هذا العام حكمت علي محكمة في كييف بالسجن لمدة 12 عاماً. لكن وبعد تبادل للأسرى الروس أتيحت لي الفرصة والشرف للتحدث هنا أمامكم اليوم. لماذا عاملتني العدالة الأوكرانية - شخص يبلغ من العمر 70 عاماً مصاب بالسرطان - بهذه القسوة؟ هناك سبب حقيقي واحد فقط، وهو أنني دافعت عن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الشرائعية في برامجي وقصائدي ومقالاتي وتحدثت عن قمع الكنيسة من قبل الحكومة الأوكرانية وأجهزتها الأمنية.

أود أن أؤكد أن تاريخي الشخصي ليس سوى نزر يسير من الاضطهاد والإرهاب الممارسين ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية وأتباعها في السنوات القليلة الماضية. وأود أن أذكر المجلس بأن الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا قد أنشئت في القرن العاشر وأن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الحالية تعدُّ خلفاً مباشراً لها. بيد أن عدداً من السياسيين - رئيس أوكرانيا آنذاك بترو بوروشينكو ووزير خارجية الولايات المتحدة السابق مايك بومبيو والبطريرك بارثولوميو الأول من القسطنطينية قد أنشأوا في عام 2018 منظمة دينية جديدة في البلاد: كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية، في انتهاك لقوانين الكنيسة والدستور الأوكراني. ثم بدأوا يطالبون الكنيسة الشرعية القديمة بالتحويل إلى هيكل جديد.

اتفاقيات تأجير العقارات البلدية مع الكنيسة. وبالتالي يساورنا القلق من احتمال أن يكون الأثر التراكمي للإجراءات الحكومية التي تستهدف الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية تمييزياً.

من المؤشرات الأخرى المثيرة للقلق تصاعد خطاب الكراهية والعديد من حوادث العنف ضد أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في شهر نيسان/أبريل. وفقاً للتقرير استخدم المسؤولون الحكوميون والمدونون وقادة الرأي خطاباً تمييزياً وتحريضياً وحرصوا علناً على العنف ضد رجال الدين وأنصار الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. ولم تعالج الحكومة وسلطات إنفاذ القانون حوادث خطاب الكراهية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بصورة فعالة.

ففي الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي قدمتها بعثة رصد حقوق الإنسان خلال الفترة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2023 التي توثق الجرائم التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية بحق الطوائف الدينية، بما في ذلك الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وعمليات الإبعاد غير القانونية التي ارتكبت بحق رجال الدين وأفراد الطوائف المسيحية اليونانية الكاثوليكية والإنجيلية الأوكرانية. علاوة على ذلك داهمت سلطات الاحتلال الروسية ثلاثة أماكن عبادة تابعة للطائفة المعمدانية في ميليتوبول ونهبها وأغلقتها استناداً إلى صلات مزعومة للطائفة بدوائر استخبارات أجنبية بناء على أدلة ضعيفة أو معدومة على وجود تلك الصلات.

ختاماً، أود أن أكرر أنه عندما يتعرض الناس للهجوم بسبب دينهم أو معتقدتهم فإن ذلك يقلل من شأننا جميعاً. إن استهداف الجهات الفاعلة الدينية والطوائف الدينية في جميع أنحاء أوكرانيا يتسم بقصر النظر وسوء التقدير وسوف تكون له نتائج عكسية. كما أن دور الزعماء الدينيين في الحفاظ على التضامن بين جميع الطوائف المسكونية أمر حاسم للحفاظ على النسيج الاجتماعي لأوكرانيا الموحدة وسيكون عاملاً رئيسياً في بناء السلام بعد انتهاء الحرب. ويشدد تحالف الأمم المتحدة للحضارات على أهمية احترام التنوع الديني والثقافي والنهوض بالحوار

ولم يتم منح المصلين إمكانية الوصول إلى لافرا - كل ذلك لأنهم لم يستسلموا لطلب الانتقال إلى ولاية دينية أخرى.

وفي ذلك الصدد، ألفت انتباه مجلس الأمن إلى حقيقة أن السلطات الأوكرانية تتدخل في عالم المقدس - العلاقة بين الإنسان والرب - الذي لا مكان فيه لعلم السياسة والسياسات الحكومية. بيد أن جهاز الأمن الأوكراني لا يزال يقوم، تحت شبهات وذرائع ملفقة، بعمليات تستهدف العشرات، إن لم يكن المئات، من الكاتدرائيات والأديرة في أوكرانيا في مقاطعات زاكاربانيا وتشيرنيفتسي وريفني وفولين وميكولاييف وسومي ولغيف وجيتومير وخيرسون. وتعرض المطران إيواناثان رئيس أساقفة تولتشن وبراتسلاف والمطران لوكا رئيس أساقفة زابوريجيا وميليتوبول لعمليات التفتيش والاستجواب. ومن بين ضحايا هذا الإرهاب المعنوي كهنة عاديون. وقد أتحت لي الفرصة للتعرف على أحدهم، الأب أندريه بافلينكو. وحكم عليه مثلي، بموجب الاتهامات الباطلة بالتعاون مع المخابرات الأجنبية، بالسجن لمدة 12 عاماً، بعد تعرضه للتعذيب.

واليوم، وفيما أخاطب المجلس، تم بالفعل الاستيلاء على كاتدرائية الشفاعة المقدسة في خميلنيتسكي. وهذا ما حدث: تم اقتحامها في نيسان/أبريل من قبل 500 شخص، بما في ذلك ما يسمى بنشطاء كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية، وبدعم من السلطات المحلية والشرطة. وفي يوليو/تموز، في مدينة بيليا تسيركفا، منعت مجموعة من الناس الذين أطلقوا على أنفسهم اسم كهنة كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية، بدعم من القوات الخاصة، وصول أبناء الرعية إلى الكاتدرائية المحلية واستولوا عليها بالقوة. وصدقوني، هذه القائمة المحزنة تطول. إن سيناريو الخروج على القانون الذي يحدث في جميع أنحاء البلاد هو نفسه دائماً، وعلى الرغم من إخفاء هذه الأرقام، فإن كل ذلك يتلخص في شيء واحد: مئات وآلاف أبرشيات الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية إما تم نقلها قسراً ووضعها تحت ولاية كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية، أو لا تزال مهددة بالاستيلاء عليها ونقلها.

وعلاوة على ذلك، يوجد في برلمان أوكرانيا (فرخوفنا رادا) مشروع قانون يحظر تماماً الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية - وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ القانون - وقد أعلن نواب برلمان أوكرانيا استعدادهم

وعلى الفور بدأت أعمال العنف تستهدف المؤمنين وقيادة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بما في ذلك الاستيلاء على الكنائس وإعادة تسجيلها بشكل غير قانوني علاوة على التهديد بالانتقام منها قانونياً وبدنياً. عليه وجدت نفسي مضطراً للتحدث والكتابة الصريحة عن هذه الحالة التي تشكل انتهاكاً للمادة 35 من الدستور الأوكراني والتي لا يحق للدولة بموجبها التدخل في شؤون الكنيسة. ثم انطلقت موجة جديدة من الاضطهاد الذي يستهدف الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في عهد الرئيس الحالي لأوكرانيا فولوديمير زيلينسكي ثم اشتدت بشكل خاص في وقت مبكر من هذا العام وما زالت مستمرة. وقد تم خلالها الاستيلاء على مئات الكنائس والأديرة الأرثوذكسية الأوكرانية وتحويلها بعنف وبطريقة غير قانونية إلى تبعية كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية. كما بترت أصابع المصلين العاديين أثناء محاولتهم حماية كنائسهم ودقت المسامير في رؤوسهم وسفكت دماء الكهنوت والعلمانيين.

علاوة على ذلك كانت هناك حملة غير مسبوقة من الأكاذيب التي أطلقتها وسائل الإعلام. كما يتهم الأساقفة والكهنة العاديين الذين ولدوا في أوكرانيا والذين قضوا حياتهم كلها هناك بأنهم عملاء للكرملين علاوة على تخزين الأسلحة وحظر الأدب الأجنبي بالرغم من عدم وجود أي دليل على الإطلاق على تلك الاتهامات. إن المطران ثيودوسي رئيس أساقفة تشيركاسي وكانيف هو قيد الإقامة الجبرية. واليوم، يقبع المطران بافل، وكذلك صديقي ديمتري سكفورتسوف، وهو مسؤول إعلامي أرثوذكسي معروف، في مركز احتجاز أعرفه جيداً - هو سجن لوكيانيفسكا السابق في كييف، الواقع في موقع كييف - بيشيرسك لافرا. والتهم الموجهة إليهما ليس لها أي أساس قانوني على الإطلاق، وهذه حقيقة فظيعة أخرى.

كما يتعرض دير كييف - بيشيرسك لافرا المقدس المشهور عالمياً، والذي يوجد سجن في موقعه الآن، لقمع متطور هذه الأيام. وتم بالفعل الاستيلاء على المعبد الرئيسيين في لافرا - كاتدرائية دورميتيون وكنيسة ريفراكتوري - وتسليمهما إلى كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية. وتم طرد إخوة لافرا والرهبان من الدير، وتم الاستيلاء على بعض الأيقونات ومواد العبادة الأكثر قيمة بشكل غير قانوني

سأضع جانباً الآن حقيقة أن مشروع القانون ينتهك بشكل صارخ ما لا يقل عن 10 من مواد دستور أوكرانيا التي تنظم حرية التعبير، وعلى رأسها الحريات المدنية. إنه يتجاهل حقيقة أن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية هي كنيسة مستقلة لها هيئاتها الإدارية الخاصة التي تعمل بموجب القوانين الأوكرانية، وأنها لا تُحكم من جانب روسيا. كما أنه يتجاهل حقيقة عدم اتخاذ أي إجراءات قضائية ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية وأن انتهاكاتها المزعومة للقانون الأوكراني لم تثبت في إجراء قانوني. وببساطة، لا جدوى من الحديث عن كل هذا، لأن أوكرانيا لم تعد دولة تحكمها سيادة القانون منذ عام 2014 على الأقل. ونظام كييف يفعل ما يريد دون اعتبار للقانون.

وأحث أعضاء المجلس على مجرد التفكير في الخروج السافر على القانون وانتهاكات الحريات الدينية الأساسية التي تحدث أمام أعينهم. إنهم لا يحتاجون سوى إلى النظر في حقيقة أن البرلمان في كييف ينظر في فرض حظر تشريعي والاستيلاء على ممتلكات كنيسة قانونية لها تاريخ يمتد إلى قرون، والتي ينتمي إليها غالبية المؤمنين في أوكرانيا. إن مثل هذا العمل اللامبالي أمر لا مثيل له في التاريخ الحديث. وعلى سبيل المثال، كيف سيكون رد فعل بلدنا المضيف إذا اقترح رئيس الولايات المتحدة على الكونغرس حظر الكنيسة الكاثوليكية والاستيلاء على كاتدرائية القديس باتريك في نيويورك على أساس أن الكاثوليك تابعون للبابا فرنسيس؟ وماذا لو اعتقل رئيس الولايات المتحدة أحد كرادلة كنيسة الروم الكاثوليك في الولايات المتحدة؟ وماذا لو اعتقلت المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أحد قادة الجالية المسلمة، أو إذا كان البرلمان البريطاني يناقش مشروع قانون لحظر هذا الدين في البلاد بحجة أن الأماكن المقدسة الإسلامية تقع في مكة والمدينة؟ وهل من الصعب على المجلس أن يتصور مثل هذه الحالة؟ إنه أمر صعب بالنسبة لنا أيضاً. ويبدو أشبه بحبكة فيلم خيالي. لكن فيلم الرعب هذا في أوكرانيا يتحول وللأسف، بتواطؤ من الرعاة الغربيين لنظام كييف، إلى حقيقة واقعة أمام أعيننا. وما انفك نظام زيلينسكي يتبع باستمرار سياسة دولة لتدمير الأرثوذكسية الكنسية في أوكرانيا. وتشمل ترسانة التدابير المتخذة الحظر القانوني، وعمليات التفتيش المنهجية، ومداومة الكنائس، واستجواب الرعية ورجال الدين، واعتقالهم، والعنف

للتصويت مؤيدين له. وهذا يعني أن السلطات الأوكرانية ستحمو من على وجه الأرض الكنيسة التي من خلالها تعمد الملايين من مواطني البلد وتزوجوا وألقوا نظرة الوداع الأخيرة على موتاهم. وأعتقد أن هذه الحالة غير مقبولة. فهذا غير قانوني وإجرامي في نظر الرب والناس. وآمل ألا يتوانى أعضاء المجلس، بوصفهم أشخاصاً يحترمون المقدسات، عن إيلاء اهتمامهم وحمايتهم للذين يعانون من الظلم في أوكرانيا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تاكسيور على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة نهال سعد والسيد يان تاكسيور على إحاطتهما.

أولاً وقبل كل شيء أود أن أكرر، كما فعلت من قبل، أن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية لم تطلب منا عقد جلسة اليوم ولم تأذن لنا بالتكلم باسمها. كما أننا لا نتكلم باسم أفراد معينين من كهنة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية أو رعاياها. نحن ندرك جيداً الظروف التي يعيش فيها إخواننا في الدين في أوكرانيا، ونعرف نوع الضغط الذي يمارسه نظام زيلينسكي عليهم. ولا تراودنا أي أوامهم حول القيمة الحقيقية لتقييماتهم لجهودنا الحالية، والتي من المحتمل أن نتعرف عليها اليوم من الشبكات الاجتماعية.

وقد سبق أن وجهت روسيا انتباه مجلس الأمن إلى الحملة التي تشنها كييف لتدمير الأرثوذكسية الكنسية في أوكرانيا خلال جلستها المعقودة في 17 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9245)، في وقت بلغت فيه السيطرة الفعلية على كنائس الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية واضطهاد القساوسة وضربهم مستوى جديداً - الأمر الذي ما برح يجري منذ الانقلاب الدموي في كييف في عام 2014 - ووصلت إلى المستوى التشريعي. وكما ذكر السيد تاكسيور اليوم، قُدم إلى البرلمان الأوكراني في 19 كانون الثاني/يناير مشروع القانون رقم 8371 والذي ينص أساساً على حظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية والاستيلاء على كنائسها. وعلى حد علمنا، قد يُطرح للتصويت في وقت مبكر لا يتجاوز الغد، في 27 تموز/يوليه.

في الأديرة والكنائس والمباني الإدارية لأبرشيات الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في جميع أنحاء أوكرانيا. ومنع ما يقرب من 250 من رجال الدين من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية من دخول البلد؛ فقد اتضح أنهم منبذون في وطنهم الأم. وفيما يتعلق برجال الدين، بمن فيهم 14 أسقفا، رفعت 61 قضية جنائية بتهمة الخيانة والتحريرض على الكراهية الدينية. ووجد 19 مطرانا من الجنسية الأوكرانية بذرائع مختلفة. وفي شباط/فبراير من هذا العام، بناء على اقتراح من نظام كييف، حكمت المحكمة بالسجن لمدة سبع سنوات بتهمة القيام بأنشطة معادية لأوكرانيا على كاهن بالكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، اعتقلته قوات الأمن في كييف في منطقة كراسنو ليمانسكي في جمهورية دونيتسك الشعبية التي يسيطر عليها النظام بشكل مؤقت. وصدرت أحكام على ما مجموعه سبعة من رجال الدين.

وفيما يلي مقتطف من بيان الأب جديعون، الذي لم تعطه الرقابة البريطانية الكلمة اليوم:

”في الآونة الأخيرة، التقيت برجال الدين الذين وصلوا من أوكرانيا. ولا يمكنني تقديم تفاصيل بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة والأمن. لقد وصفوا حادثا مروعا وقع في أوائل أيار/مايو في شرق أوكرانيا. لقد قام أفراد عسكريون أوكرانيون باقتياد أربعة رجال دين إلى المياه الجليدية في محاولة لإجبارهم على التخلي عن عقيدتهم وإعلان ”المجد لأوكرانيا“. ولم يتخل أحد من هؤلاء القديسين، بارك الله فيهم، عن عقيدته. فغرق ثلاثة، ووجد واحد وعيه وجرفه التيار. وقرر الجيش الأوكراني أنه مات ولم يتم بانتشاله، لكنه نجا وأخبرني بما حدث“.

هذا الاستهداف الوحشي للمطران بافل إنما هو محاولة من كييف لاستخدام القوة لكسر مقاومة المسيحيين الأرثوذكس الذين يقاتلون من أجل كنيستهم الشرعية، وقبل كل شيء، لكسر مقاومة رهبان الحرم الأرثوذكسي الرئيسي في أوكرانيا - كييف - بيشيرسك لافرا، الذين أجبرتهم سلطات كييف على إخلاء المبنى.

وفي 6 حزيران/يونيه 2023، طالب وزير الثقافة والإعلام في أوكرانيا، أولكسندر تكاتشينكو، الرهبان بمغادرة المبنى في غضون

الجسدي والتخريب. وتنتشر وسائل الإعلام الحكومية والمالية للحكومة بشكل منهجي معلومات مغلوبة تشوه سمعة الكنيسة وأتباعها. وقرر نظام كييف، دون انتظار التدابير التشريعية الزائفة، الاستيلاء على كييف - بيشيرسك لافرا التابع لكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، وهو الموقع المقدس للأرثوذكسية الكنسية. ووضع النائب البطركي في لافرا، المطران بافل رئيس أساقفة فيشهورود وتشيرنوبيل، قيد الإقامة الجبرية بتهمة زائفة. وفي 14 تموز/يوليه، وبعد إقامة جبرية على مدار الساعة، وضع في مركز احتجاج. وهناك شريط فيديو له يظهر الصورة المأساوية لرجل مسن - أسقف كنيسة يحظى باحترام كبير - يُجبر على إزالة صورة مريم العذراء قبل سجنه في مركز احتجاج، الأمر الذي هز العالم الأرثوذكسي. ولأول مرة في التاريخ الحديث، تعرض أسقف رفيع المستوى لكنيسة للاضطهاد من قبل دولة وأرسل إلى السجن بسبب إيمانه. وبتوقيعها الفريد من اللامبالاة، حددت سلطات كييف كفالاته بمبلغ 33 مليون هريفنيا، أي ما يقرب من 1 000 000 دولار.

وللمقارنة، سأذكر قراراً قضائياً آخر صادراً عن سلطات كييف. تم إطلاق سراح دينيس فورودي بكفالة في وقت سابق من هذا الأسبوع، وهو معلم أطفال سابق من تشيناديفو في مقاطعة زاكارباتيا، حاول تصدير وبيع طفل يبلغ من العمر 11 شهراً مقابل 25 000 دولار على أراضي إحدى دول الاتحاد الأوروبي، مع تحديد كفالاته بمبلغ 27 000 دولار. وقد تم تحديد الكفالة، ومن ثم فإن هذا الشخص الذي ضبط متلبساً بالاتجار بالبشر يتجول الآن بحرية، بينما يقبع الزعيم الروحي لملايين المؤمنين، وهو شخص مسن ومريض يحتاج إلى رعاية يومية، في السجن. ونتوجه إلى المجتمع الدولي بأسره وجميع القادة الدينيين بدعوة للوقوف دفاعاً عن المطران بافل.

إن حجم اضطهاد نظام كييف لرجال الدين في الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، الذين اتهموا بارتكاب جرائم ضد الدولة والأمن العام، يذكرنا بأكثر الأحداث الشمولية مأساوية في تاريخ العالم. ووفقاً لتقرير صادر عن جهاز الأمن الأوكراني نشر في أوائل نيسان/أبريل 2023، نفذ الجهاز منذ عام 2022 أكثر من 40 عملية مما يسمى ”التدابير الشاملة لمكافحة التجسس“. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى أيار/مايو 2023 فقط، قام الجهاز بما يقرب من 100 عملية تفتيش

تبعيتها، على سبيل المثال، إلى المعمدانيين؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا إذا يصمت تماما زملاؤنا الأمريكيون، الذين ينبرون كمدافعين عن حقوق الإنسان العالمية، ولا يستطيعون التلطف حتى بكلمة واحدة فيما يتعلق بالفظائع التي ترتكب في أوكرانيا؟

وفي الوقت نفسه، نشهد نهب القيم الثقافية والروحية والتاريخية الذي يملكه الشعب الأوكراني. ففي 28 حزيران/يونيه، أعلنت دائرة الصحافة لمتحف اللوفر، في باريس، أن متحف التخزين المؤقت والمعرض تلقيا قطعاً أثرية قيمة من متحف بوهدان وفارافارا خانينكو الوطني للفنون في كييف، بما في ذلك أربعة أيقونات تعود للعصر البيزنطي. وعلاوة على ذلك، تحتوي المصادر المفتوحة على معلومات حول تصدير كنوز كييف - بيشيرسك لافرا إلى الخارج.

إن مأساة كييف - بيشيرسك لافرا ليست سوى غيض من فيض. ففي جميع أنحاء أوكرانيا تشن الحرب ضد الأرثوذكسية الشرعية. وعلى المستوى الإقليمي، وأساساً في غرب أوكرانيا، تم بالفعل إطلاق حملة لحظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وتم اتخاذ القرارات ذات الصلة في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023 في مقاطعات فولين، وإيفانو - فرانكوفسك، وجيتومير، ولفيف، وريفني، وتشيرنيفيتسي، وخميلنيتسكي. ودعت مجالس أقاليم لفيف وإيفانو فرانكوفسك وكيروفوهراد وتشيرنيفيتسي وترنوبل وريفني البرلمان الأوكراني إلى حظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في جميع أنحاء البلاد. واعتمدت مجالس مدن بروفار وكاميانيتس بوديلسكي وسومي وتشيرنيفيتسي قرارات لمصادرة أراضي الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية.

واليوم، أتاح موقع وزارة الخارجية الروسية تقريراً مفصلاً عن الأعمال غير القانونية لنظام كييف ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ورجال الدين وأبناء الرعية. وسنحرص على تعميم مضمون ذلك التقرير في مجلس الأمن.

كما لحق قمع نظام كييف بموقع مقدس آخر - بوتشايف لافرا، في مقاطعة ترنوبيل. وفي 5 نيسان/أبريل، نشر الموقع الشبكي للبرلمان الأوكراني مشروع نداء للحكومة يطالب بإنهاء اتفاق عقد تأجير الدير.

في 10 تموز/يوليه، اقتحم انشقاقيون من كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية باحة كاتدرائية "التجلي" في بيبلا تسيركفا في مقاطعة

ثلاثة أيام. ورفضوا الامتثال لهذا الأمر الجنائي واستلام وثيقة نقل الملكية. وفي 13 حزيران/يونيه، رفضت محكمة كييف بشكل مغرض دعوى الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ضد المتحف - ملاذ كفالة عدم منع أهل الدير من ممارسة العبادة .

وفي 30 حزيران/يونيه، طالبت وزارة الثقافة في أوكرانيا ومحمية كييف - بيشيرسك لافرا الوطنية رهبان الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بمغادرة المبنى بحلول 4 تموز/يوليه. ورفضت الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الامتثال لهذا الطلب غير المشروع. فليس هناك قرار من المحكمة في هذا الصدد، وتم الطعن في هذه التعليمات الصادرة عن السلطات على المستوى القضائي. ومع ذلك، في 4 تموز/يوليه، بدأت لجنة متخصصة تابعة لوزارة الثقافة والإعلام في أوكرانيا العمل على إغلاق المنطقة، أي مصادرة مباني الدير من الرهبان.

وفي 6 تموز/يوليه، ذكر المحامي - رئيس الأساقفة تشيكرمان، متحدثاً لصالح الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، أن ممثلي الحرم، بمساعدة الشرطة، كسروا الأقفال وتسللوا إلى القسم 70 من الدير. كما نشر صوراً تظهر وجود ضباط الشرطة في المبنى، بما في ذلك أفراد القوات الخاصة، الذين قاموا بتطويق المكان.

وحتى 14 تموز/يوليه، من المعروف أن ما لا يقل عن ثمانية مباني تقع في كييف - بيشيرسك لافرا قد جرى إغلاقها. وقامت الشرطة بتفريق المصلين الذين يتجمعون لدعم الرهبان بالقوة. وقد خلق ذلك ظروفاً لا تطاق بالنسبة للرهبان المقيمين في كييف - بيشيرسك لافرا. ويجري اتخاذ إجراءات لطردهم بالقوة من الدير بمساعدة قوات الأمن.

وفي الوقت نفسه، تنتشر وسائل الإعلام معلومات تفيد بأن زعيم نظام كييف يناقش مع البطريرك بارثولوميو الأول من القسطنطينية نقل مجمع كييف - بيشيرسك لافرا بأكمله إلى تبعية ما يسمى "كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية"، وهي كيان دمية أقيم بمبادرة الرئيس الأوكراني السابق بوروشينكو. وهذا مشروع سياسي انشقاقي بحت رفضه غالبية أتباع الأرثوذكسية في أوكرانيا.

وثمة سؤال مجازي آخر يطرح نفسه، وهو: هل يمكن لمحكمة في نيويورك أن تستولي على كاتدرائية كاثوليكية أو أرثوذكسية وتنقل

وتواصل روسيا إساءة معاملة أفراد الأقليات الدينية في مناطق أوكرانيا التي احتلتها خلال حربها غير الشرعية. إن دعوة روسيا إلى عقد هذه الجلسة بعد تدميرها لكاتدرائية "التجلي" التاريخية في أوديسا، التي تتبع الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ذاتها التي تدعي الحكومة الروسية أنها تدافع عنها اليوم، أمر مروع. والأضرار التي ألحقها روسيا بالمواقع الدينية وأماكن العبادة في أوكرانيا موثقة جيدا. وأفاد المعهد الأوكراني للحرية الدينية أن 494 موقعا في أوكرانيا قد دُمِر أو لحقت به أضرار أو نُهب في الحرب الروسية التي يابأها الضمير.

ونحث الكرملين على وقف حربه العنيفة واحترام حقوق الإنسان للجميع وسلامة السكان المدنيين في أوكرانيا، بمن فيهم أتباع جميع الطوائف الدينية.

السيد هاماموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

إن حرية الدين أو المعتقد مبدأ عالمي لا غنى عنه يحظى بتأييد المجتمع العالمي بأسره. وقد شهدنا في المجتمع الدولي انتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان تقوض أساس حياة الناس والمجتمعات ككل. ونحن على استعداد لمناقشة قضايا حقوق الإنسان التي تؤثر في السلام والأمن الدوليين.

تحاول روسيا توظيف الروايات لتصور نفسها وصية على الحرية الدينية. بيد أنه، عندما يتعلق الأمر بالهجمات على المنشآت الدينية، فقد ألحقت روسيا أضرارا جسيمة بأوكرانيا.

وندين بشدة الهجمات الصاروخية التي شنتها روسيا مؤخرا على أوديسا وأسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين وألحقت أضرارا بالكاتدرائية المشمولة بحماية اليونسكو. وفي نهاية المطاف، يقوض غياب السلام والاستقرار حرية الدين.

وأود أن أكرر بأقوى العبارات الممكنة أنه يجب على روسيا أن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

كيفية. وكسروا الأقفال وحطموا الأبواب وسدوا البوابات ومنعوا المصلين من الدخول. وجرى تفريق من حاولوا دخول الكنيسة للمشاركة في القداس برذاذ الفلفل الحار؛ بل واستُخدمت بعض أجهزة إطفاء الحرائق. وسانددت السلطات المحلية والشرطة الدخلاء. وما انفك المصلون يقاتلونهم على مدى شهور سعيا للاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى كاتدرائية "التجلي".

ختاما، أود أن أشدد على أنه لا توجد اتهامات بحق روسيا ولا افتراءات بشأن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الشرائعية تطلق العنان لكيف في تدمير الأرثوذكسية الشرائعية أو سجن رجال الدين الموقرين والمسنين الذين لا ذنب لهم سوى أنهم يدافعون عن عقيدتهم. بأي حق يطرد نظام زيلينسكي الرهبان من دير كييف - بيشيرسك لافرا، أحد أقدس مواقع الأرثوذكسية الشرائعية؟ هل يمكن لبرلمان أي دولة أخرى، بناء على اقتراح من رئيس البلد، أن يسن قانونا بحظر كنيسة يمثل أتباعها أغلبية سكان ذلك البلد؟ فلمَ عندما يحدث هذا في أوكرانيا اليوم، نجد زملاءنا الغربيين، ممن يتمتعون بنفوذ لدى نظام كييف، يغضون الطرف إما بشكل مخز أو متعمد عن هذا العمل؟ أين قيمهم التي يتباهون بها كثيرا؟ أم أن كراهية روسيا قد أعمتهم تماما لدرجة أنهم يباركون عن طيب خاطر أي جريمة يرتكبها نظام كييف، بما في ذلك الجرائم ضد حرية الدين؟ ونأمل أن ترى مجتمعاتهم الوضع على حقيقته، إذ يبدو أن قادة بلدانهم أنفسهم يخشون أن يفعلوا ذلك.

السيدة ساها (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المديرية سعد على إحاطتها اليوم. سأتوخى الإيجاز، نظرا لعدد المرات الذي دعنتا فيها روسيا بالفعل خلال هذا العام إلى مناقشة هذه المسألة.

تأخذ الولايات المتحدة مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد، على محمل الجد. ونتوقع من جميع الحكومات احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ومع ذلك، فإن ما نراه في جلسة اليوم هو أن روسيا تشكو بخبث من سوء معاملة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية فيما تمارس القمع الديني المنهجي في الأراضي الخاضعة لاحتلالها.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

لا تزال موزامبيق يساورها قلق عميق إزاء التصعيد المستمر للنزاع الروسي - الأوكراني. إن الانقسامات الحالية تضعف أكثر إمكانية التعايش السلمي بين أتباع العقيدة الأرثوذكسية الأوكرانيين والروس. وينبغي لنا أن نرفض أي استخدام للدين أو الدفاع عن العقيدة كذريعة للتحريض على العنف أو الكراهية.

وتود موزامبيق أن تذكر جميع الأطراف بأن التعدي على الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد، يتعارض مع المبادئ الرئيسية للقانون الدولي، بما في ذلك الفقرة 3 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واستنادا إلى تجربة موزامبيق الخاصة، نشهد على أهمية الإيمان والروحانية، وهما ركيزتان أساسيتان لتعزيز المصالحة داخل الطوائف وفيما بينها.

في أوقات النزاع، قد يمنح الزعماء الدينيون والمواقع الدينية حيزا آمنا لمن يلتمسون الحماية، ويجب الحفاظ على هذا الحيز وحمايته في جميع الأوقات. ومن الناحية المثالية، ينبغي لزعمائنا الدينيين الدعوة للسلام وتعليمه وكفالة أن يسود التراحم على الرغم من الخسائر الفادحة للنزاع. ويجب أن نكفل توفير أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية - السلامة، والصحة، والحرية، والاحترام. وفي نهاية المطاف، سيكون ذلك مفيدا في تحقيق سلام دائم في عالم معرض للنزاعات. وفي الواقع، يمكن للدين والإيمان بحكم طبيعتهما أن يكونا دافعين فعالين للتعافي بعد النزاع، ويمكن أن يعززا التماسك الاجتماعي، وينسجوا نسيج الوحدة من خيوط الخلاف.

والتاريخ مليء بالحالات التي استخدم فيها الدين كأداة لتلقين الأجيال كراهية أبدية. يمكن أن تستمر الآثار الضارة للانقسامات والتحيزات الدينية إلى ما بعد نهاية النزاع، مما يؤدي إلى دورات من الانتقام عبر الأجيال. وتحث موزامبيق بقوة جميع الأطراف على تجنب استخدام لغة قد تحرض على العنف أو التمييز أو العداء تجاه الأفراد أو الجماعات. إن استخدام هذه المسألة البالغة الحساسية كسلاح لن يؤدي إلا إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة في المستقبل.

تولي البرازيل أهمية كبيرة لحرية الدين أو المعتقد دون تمييز. ونؤمن بقدره ممارسة الشعائر الدينية على الارتقاء بروح الإنسان والجمع بين الشعوب والثقافات وبناء الثقة والإسهام في التسوية السلمية للمنازعات.

ونأسف لأن النزاع قد شوه العلاقات بين الطوائف الأرثوذكسية في روسيا وأوكرانيا. ونحيط علما باحتجاز رجال دين من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية مؤخرا. وتؤكد البرازيل من جديد ثقتها في التطبيق الكامل لسيادة القانون وفي قدرة السلطات القضائية على التمييز لضمان حقوق المحتجزين، بما في ذلك احترام حريتهم الدينية. إن موقف البرازيل من هذه المسألة ثابت ولم يتغير. وأود أن أكرر التأكيد على ثلاث نقاط.

أولا، إن حرية الدين حق أساسي من حقوق الإنسان مكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان الجمعية العامة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، المعتمد في عام 1981 (قرار الجمعية العامة 55/36). وهو أيضا مبدأ أساسي في دستورنا وأسلوب حياتنا كمجتمع تعددي ومتعدد الأعراق.

ثانيا، نشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز بيئة من التسامح واحترام التنوع الديني. وينبغي عدم استخدام ممارسة الشعائر الدينية تحت أي ظرف من الظروف لبث التوتر بين الطوائف والدول.

ثالثا، ندرك تشاطر روسيا وأوكرانيا للعقيدة الأرثوذكسية كعنصر مشترك في هويتها الوطنية. ويمكن أن يكون أساس ممارسة الشعائر الدينية المشتركة بمثابة منصة للحوار، تهيئ الظروف للتعايش السلمي في مستقبل نصلو إليه وننشده.

وتكرر البرازيل دعوتها إلى وقف تصعيد الأعمال العدائية واستئناف الحوار بين روسيا وأوكرانيا. ونتفهم تردد كلا الجانبين. ومع ذلك، نذكر بالتزام جميع الدول الأعضاء بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة بالسعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ونؤكد من جديد التزامنا بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وبالاعتراف بالشواغل الأمنية المشروعة لكافة الأطراف في المنطقة.

مر التاريخ، أجبرت الحروب والنزاعات الناجمة عن أسباب تتعلق بالدين البشرية على تعلم دروس مؤلمة. وغالبا ما تكون القضايا الدينية معقدة وحساسة. وعندما يتم التعامل معها بشكل غير ملائم، فمن المرجح أن تؤدي إلى تفاقم التوترات وتأجيج العداء وحتى تؤدي إلى المواجهة. وظلت الصين تؤكد أن الأديان والطوائف المختلفة ينبغي أن تحترم بعضها بعضا، وأن تعزز تبادل الآراء وتشجع الوثام. ومن المهم الدعوة إلى ثقافة السلام وضخ طاقة إيجابية تهدف إلى زيادة الثقة المتبادلة ونزع فتيل التوترات والحفاظ على السلام.

تتسبب الأزمة المستمرة في أوكرانيا المزيد من الآثار غير المباشرة، مع استمرار الشعور بالتداعيات الناتجة عنها. ويكمن المخرج الأساسي في تحقيق تسوية سياسية للمسألة الأوكرانية. والوسائل العسكرية ليست بديلا عن الحوار والتفاوض، وهما الخيار الصحيح. وتأمل الصين أن يواصل الطرفان التحلي بالعقلانية وأن يمارسا ضبط النفس وأن يستأنفا محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. وتدعو المجتمع الدولي إلى تهيئة مناخ إيجابي وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تلك الغاية. وستواصل الصين الوقوف إلى جانب السلام والحوار والعمل بلا كلل مع المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سياسية للمسألة الأوكرانية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
طوال أكثر من 500 يوم منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، استمعت هذه القاعة إلى مناقشات بشأن العراقيل التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، وواقع النزاع بالنسبة للمدنيين والمجتمعات المحلية.

والتعصب هو أحد أكثر الجوانب غير الملموسة للحرب. فهو يتسرب إلى النسيج الاجتماعي للحياة اليومية، مما يؤجج النزاع. وتدين الإمارات العربية المتحدة جميع أشكال التعصب. وفي منطقتنا، شهدنا العواقب الضارة لتسييس الدين والتحريض بلا رادع على العنف الذي يتخفى في شكل عقيدة دينية. إن الدور الهام الذي يؤديه التسامح والتعايش السلمي عندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن قد اعترف به المجلس قبل أسابيع فقط عندما اتخذ بالإجماع القرار 2686 (2023) (انظر S/PV.9347). لقد اتحدت الدول الأعضاء الجالسة حول هذه

وفي الختام، نكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف إلى وقف القتال فوراً، ونناشد جميع الأطراف المعنية التمسك بثقافة التسامح والاحترام والتفاهم واستئناف المفاوضات تمشيا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر مقدمي الإحاطتين على أفكارهما الثاقبة.

بينما يواصل المجتمع الدولي مناقشته الصادقة من أجل إنهاء سريع للحرب في أوكرانيا، تستمر المصادمات على جبهات مختلفة في التصاعد. ومن أكثرها خطورة وأهمية جبهة الكنيسة الأرثوذكسية، التي استمرت في دفع ثمن باهظ. وفي الحرب الشاملة التي تشنها أطراف النزاع الآن، يتأثر رجال الدين أيضا، حيث تواجه الكنائس خيارات تتجاوز الدين والمعتقد. ولا يزال المزيد والمزيد من البنية التحتية المدنية يتعرض للدمار - حيث بلغ عدد أماكن العبادة التي دُمرت الآن أكثر من 100 - ولم يعد الممثلون الدينيون آمنين. وتقع على عاتق جميع أطراف النزاع مسؤولية الامتناع عن تحويل أماكن العبادة إلى ساحات قتال. ويجب أن تظل الكنيسة ودية لدعوتها ويجب أن تظل رسالتها رسالة وحدة ومحبة لجميع الشعوب وجميع الأمم.

وتود غابون أن تذكر بأن حرية الدين أو المعتقد يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. والأطراف ملزمة باحترام الأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لكفالة احتفاظ الكنيسة الأرثوذكسية بدورها العالمي وطابعها المقدس. ويجب ألا تكون هدفا للتهديدات أو الأعمال الانتقامية، ناهيك عن الهجمات المحددة الأهداف.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد استمعت باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما مقدا الإحاطتين اليوم.

إن الدين جزء مهم من الحضارة الإنسانية وتجسيد حيوي للثقافات. إن السلام والتضامن والوثام والمودة هي الأهداف والمبادئ المشتركة التي تدعمها الأديان عموما في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، وعلى

تسببت فيها الحرب في أوكرانيا بين مواطنيها، ولكن الأكثر إيلاماً هو أن نرى أن الدين، المعترف به عالمياً على أنه منصة حشد من أجل السلام، قد تم إقحامه في النزاع المستمر. ونحث على عدم تسييس الدين وتشجيع الناس من مختلف الأديان على العيش معاً.

خلال جلسة المجلس المعقودة في 17 كانون الثاني/يناير بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9245)، أعربنا عن أملنا في أن تكون اللوائح التي تعتبرها سلطات أوكرانيا ضرورية لمكافحة أعمال التخريب المزعومة التي يرتكبها بعض أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية مؤقتة ولا تتعلق إلا بالجهود الرامية إلى ضمان النظام العام أثناء الحرب. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير المتواصلة عن استمرار القيود المفروضة على بعض الطوائف الدينية، التي لها تأثير على حقوق بعض شرائح السكان الأوكرانيين. إن حرية الدين حق يهدف إلى تعزيز استقرار المجتمعات وتماسكها، ويمكن أن يؤدي تقليصها إلى نتيجة معاكسة. لذلك، فإننا نحث على احترام حقوق جميع مواطني أوكرانيا، في جميع أنحاء الحدود المعترف بها دولياً لأوكرانيا، دون تمييز.

ونلاحظ أيضاً مع القلق تقارير اليونسكو عن حوالي 110 مواقع دينية تضررت نتيجة للحرب. ونذكر بأن هذه الهجمات أو تدمير الأماكن والمواقع والمزارات الدينية تنتهك القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لما لها من أهمية مادية أكبر بالنسبة لكرامة وحياة الأشخاص الذين يعتقدون معتقدات روحية أو دينية.

ونشدد على أهمية تعزيز التسامح واحترام التنوع الديني والثقافي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع على معالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان من خلال الأدوات المناسبة المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان ومجلس أوروبا، وليس من خلال وسائل أخرى.

كما أظهر التاريخ، فإن بعض الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد الإنسانية كانت قائمة على الدين، لا سيما في الحالات التي بدت فيها

الطاولة في دعمها للمبادئ التي يؤيدها القرار. نحن ندرك أن التعصب يمكن أن يسهم في الدفع إلى اندلاع النزاعات وتصعيدها وتكرارها. وفي الوقت نفسه، ندرك أهمية الحوار بين الأديان ودور الزعماء الدينيين في تعزيز التعايش السلمي الذي يدعم جهود بناء السلام.

والتراث الثقافي والمواقع الدينية هي مظاهر مادية للمعتقد. وعلى هذا النحو، فإنها غالباً ما تتعرض للخطر عندما ينتشر التعصب والكراهية والتطرف. ومنذ بداية الحرب، تحققت اليونسكو من الأضرار التي لحقت بـ 270 موقعاً ثقافياً في أوكرانيا، بما في ذلك 116 موقعاً دينياً. ولدينا واجب قانوني وأخلاقي على حد سواء لضمان حماية التراث الثقافي. ويؤكد القرار (2017) 2347 أن توجيه هجمات غير مشروعة إلى مواقع التراث الثقافي قد يشكل جريمة حرب في ظروف معينة. والتراث الثقافي هو أيضاً منظور يمكننا من خلاله رؤية إنسانيتنا المشتركة. وكما رأينا في سياقات أخرى، فإن أماكن العبادة، بوصفها جهات اتصال للمجتمعات الدينية، يمكن أن تكون منابر هامة للتعايش وبناء السلام بعد انتهاء الحرب.

وكل عمل من أعمال التعصب الديني أو تدمير المواقع لا يؤدي إلا إلى تصعيد النزاع وإطالة أمده. ونؤكد من جديد موقفنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للحرب، فضلاً عن التزامنا بدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم تمسحياً مع ميثاق الأمم المتحدة. ونشدد أيضاً على أنه يجب على الأطراف أن تقي بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وأن تتجنب ارتكاب أي أعمال عنائية تستهدف الأعيان الثقافية وأماكن العبادة، التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب. وحماية التراث الثقافي جزء أساسي من صنع السلام والحفاظ عليه بعد النزاع.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين على وجهات نظرهما بشأن التطورات المتعلقة بالكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية.

بعد أكثر من 500 يوم من بدء غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا، لا يزال احتمال السلام بعيداً. ومن المؤلم رؤية حالة عدم الثقة التي

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين على بيانهما.

في الأسبوع الماضي تحديداً، استمع المجلس إلى وكالة الأمين العام ديكارلو وهي تردد كلمات الأمين العام، واصفة الحياة في أوكرانيا بأنها جحيم مستعر، نتيجة للعدوان الروسي، مضيفاً أنه لا يوجد مكان آمن في البلد (انظر S/PV.9380). وذكرنا منسق الإغاثة في حالات الطوارئ غريفيث بأن الحرب كان لها تأثير إنساني كبير يتجاوز حدود أوكرانيا في وقت كان العالم يعاني بالفعل من صدمات مختلفة.

وكان رد الاتحاد الروسي على تلك البيانات التي لا لبس فيها هو الدعوة إلى عقد جلسة اليوم في محاولة لتبرير جرائمه وانتهاكاته وتجاوزاته لحقوق الإنسان. وهذا النهج ليس جديداً، وقد استخدمته روسيا عدة مرات منذ بداية عدوانها. والأمر الأكثر إثارة للقلق هذه المرة هو أن جلسة اليوم تأتي بعد يومين تحديداً من الهجوم الوحشي الروسي في أوديسا الذي ألحق أضراراً بالغة بكاتدرائية "التجلي"، أكبر كنيسة أرثوذكسية في المدينة. إننا ندين بشدة ذلك الهجوم على التراث الثقافي وندعو الاتحاد الروسي إلى اتخاذ إجراءات مجدية من أجل الامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي. ويشمل ذلك اتفاقية لاهي لعام 1954 لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح واتفاقية التراث العالمي لعام 1972.

وكما أشرنا من قبل، تنظر مالطة بمنتهى الجدية إلى الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها تلك المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد. وفي مناسبات متعددة، دأبنا على إدانة الأيديولوجيات وخطاب الكراهية اللذين يروجان للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وغير ذلك من مظاهر التعصب. وما فتئنا نشارك بطريقة بناءة في مناقشة تلك المسائل ومعاملتها بالاحترام الذي تستحقه.

إن جلسة اليوم لا تفعل أي شيء من هذا القبيل. فهي لا تهدف إلى إجراء الحوار. ولا تهدف إلى إيجاد تفاهم. ولا تهدف إلى التوصل إلى حلول. إنها ترمي إلى الاستئثار بموضوع حساس وتشويهه لتشنتيت انتباه المجتمع الدولي. وهي ترمي إلى تحويل تركيزنا عن الحالة المروعة في أوكرانيا الناجمة عن تصرفات روسيا في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة

الخطوط الفاصلة بين الدين والسياسة ضبابية. ولهذا السبب، نناشد جميع الأطراف الفاعلة ممارسة التسامح والاحترام المتبادل للأديان أو المعتقدات أو الاتجاهات الدينية الأخرى بغية الاستفادة من الثمار الحقيقية للدين، بما في ذلك الأمل والسلام اللذين يجلبهما للعالمنا.

ونعتقد أن التوصل إلى حل سريع للحرب لا يزال حاسماً في معالجة الانقسامات الدينية التي ولدتها الحرب في أوكرانيا وندعو المجلس والمجتمع الدولي إلى دعم هذا الهدف من خلال إيجاد هدفاً مشتركاً. ويجب أن نجد طريقة عملية لمساعدة الطرفين على الاتفاق على وقف الأعمال القتالية وفي الالتزام بالحوار الذي يجب أن يؤدي إلى حل عادل ومستدام للنزاع.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): اعتدنا على ممارسة عقد ما ثبت أنها "جلسات فرص" ما فتئت روسيا تدعو إليها بانتظام بشأن أوكرانيا. وفي معظم الأحيان، يفشل الروس في طرح مسألة تستحق المناقشة واهتمام المجلس لأن القصد هو تحويل الانتباه بعيداً عن المسائل الحقيقية - الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا وعواقبها الوخيمة. وتندرج جلسة اليوم بشأن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في نفس الفئة.

المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واضحة - لكلِّ شخص حقٌّ في حرية الفكر والوجدان والدين. تؤيد ألبانيا تأييداً تاماً حرية الدين والمعتقد في أي مكان، بما في ذلك في أوكرانيا. لكن المشكلة الحقيقية في أوكرانيا اليوم ليست حرية الدين. إنها مجرد الحرية - وهي حق أساسي تحاول روسيا سرقة من خلال العنف المطلق. وكل شيء آخر ليس سوى نتيجة لذلك الاستخدام الوحشي للقوة.

ونعتقد أنه ينبغي للزملاء الدينين في أي مكان أن يعملوا من أجل تحقيق السلام والتماسك الاجتماعي والتعايش السلمي. إنه التزامهم وواجبهم. ونتوقع منهم أن يكونوا صوتاً قوياً للعقل والإنسانية وألا يصحبوا امتداداً وأداة للدولة وأفعالها. وكما رأينا للأسف، فإن ذلك لا يتم بمباركة الدبابات الروسية وهي في طريقها لقتل الأبرياء في أوكرانيا. ومن الأفضل لهم أن يحاولوا إيقافها باسم الإنسانية التي يتظاهرون بأنهم يعملون من أجلها.

فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد، أشير إلى الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويجب أن يكون بوسع كل شخص ممارسة حقه في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية الدين دون تمييز. إن حرية الدين تحمي الفرد، وليس الأديان أو الطوائف الدينية. وأي إجراء يقيد حق المرء في المجاهرة بدينه أو معتقداته يجب أن ينص عليه القانون وأن يخدم مصلحة عامة مشروعة وأن يكون ضرورياً ومتناسباً.

كما أُؤكّد مجدداً معارضة سويسرا لانتشار خطاب الكراهية وأي شكل من أشكال التشهير أو التمييز على أساس الدين. وتدعو المؤسسات الدينية والزعماء الدينيين إلى الالتزام بالخطاب الداعي إلى السلام والمصالحة. وتدعو سويسرا إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة على وجه الخصوص. وتدعو روسيا مجدداً إلى وقف عملياتها القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية دون إبطاء.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تشكّل هذه الجلسة محاولة أخرى لصرف الانتباه تجربتها روسيا في إطار حملتها التضليلية. ولذلك سأقصر ملاحظاتي على الأمور الأساسية.

إن ما ترتكبه روسيا من أفعال في حربها العدوانية على أوكرانيا هي التي انتهكت، حتى الآن، حقوق الإنسان. وقد أظهرت تقارير عديدة للأمم المتحدة بالفعل أن أفعالها تتضمن الإساءة المتعمدة وقصف الهياكل الأساسية المدنية بل والتشريد القسري للأطفال. وتسعى روسيا مرة أخرى، من خلال دعوتها إلى عقد هذه الجلسة، إلى تنفيذ مخططاتها الدعائية.

فلنصحح المعلومات الخاطئة. إن روسيا هي التي تستهدف المواقع الدينية، كما شهدنا في قصفها لكاتدرائية "التجلي" في أوديسا. وفي الأراضي التي تحتلها روسيا في أوكرانيا، لا تزال حالة أتباع كنيسة أوكرانيا الأرثوذكسية المستقلة وشهود يهوه وتار القرم والبروتستانت في تدهور. وقد سُجّل عدد من حالات الاضطهاد والتمييز ضد التتار في شبه جزيرة القرم.

في الختام، نحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وسحب جميع قواته ومعداته العسكرية بشكل كامل دون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيدة سانثيس إسكييردو (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): فيما يتعلق بموضوع جلسة اليوم، استمعت باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما مقدماً الإحاطتين.

وأود أن أُؤكّد مجدداً اعتراف إكوادور بحرية الفكر والوجدان والدين، وفقاً للمادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لذلك، تشعر إكوادور بالقلق إزاء استخدام الدين لتأجيج النزاع أو العنف، أو حتى لتبريره. وندين أنه بعد خمسة أيام من طلب الاتحاد الروسي عقد جلسة اليوم، أسفرت غاراته الجوية على أوديسا عن تدمير كاتدرائية "التجلي" الأرثوذكسية التاريخية.

ويوم أمس تحديداً، اتخذت الجمعية العامة، مرة أخرى، قراراً بشأن النهوض بالحوار بين الديانات والثقافات وتعزيز التسامح من أجل مناهضة خطاب الكراهية وتشجيع وضع حد للعنف (قرار الجمعية العامة 318/77). وقد أكدنا مجدداً هذا المبدأ في مناقشة المجلس التي عقدت في 14 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9347). ولكن هل يوجد عمل عنيف أنكى من غزو بلد مجاور ومهاجمته عسكرياً؟ ولذلك، أكرر دعوة بلدي القوية إلى وضع حد نهائي للعدوان العسكري.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تدين سويسرا الضربات الروسية مؤخرًا التي استهدفت أوديسا ومناطق أخرى. وسنتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الجلسة المقبلة. إن الأضرار الجسيمة التي لحقت بكاتدرائية "التجلي" في أوديسا يوم الأحد تضيف على جلسة اليوم إحساساً حزيناً مشوباً بالإلحاح.

ولا تزال سويسرا تشعر بقلق عميق إزاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناجمة عن العدوان العسكري الروسي. وننضم إلى المفوض السامي فولكر تورك في إدانة الثمن المروع للحرب.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لن أخفي خيبة أملنا وحيرتنا الشديتين إزاء محاولات عدد من الوفود الغربية استغلال المأساة الهائلة التي وقعت هذا الأسبوع المتمثلة في الأضرار الكبيرة التي لحقت بكاتدرائية "التجلي" في مدينة أوديسا وتحميل روسيا المسؤولية عنها. وإذا كانت عواصم تلك الوفود تمتلك أدنى قدر من الاحترام للحقيقة، وكانت امتنعت عن هذه التلميحات. وعلى أي حال، لم يكن سيبقى من الكاتدرائية شيء إذا كانت قذيفة روسية قد أصابتها بالفعل، كما سارع نظام زيلينسكي إلى الادعاء. ففي حين أنها تضررت، فإنها لم تُدمر بالكامل. وتشير طبيعة الأضرار داخل الهيكل بوضوح إلى نظام كييف وبشكل لا لبس فيه إلى أن الكاتدرائية أصابتها قذيفة أوكرانية مضادة للطائرات.

وكما نعلم، فإن قذائف الدفاع الجوي مليئة بألاف القطع من الشظايا التي يفترض، عندما تنفجر في الجو، أن تتناثر على أوسع نطاق ممكن وتدمر الطائرات. وكان ذلك ما رأيناه كميات هائلة من الشظايا المطمورة في جدران الكاتدرائية، وقد نشر المستخدمون الأوكرانيون صوراً لها على شبكات التواصل الاجتماعي. ولا تحتوي القذائف الهجومية على تلك الشظايا، وتأثيرها يتجاوز ذلك بكثير. وعلاوة على ذلك، نشر نفس الأشخاص على وسائل التواصل الاجتماعي العديد من مقاطع الفيديو على الإنترنت التي تُظهر إطلاق قذيفة وفشلها في الوصول إلى الارتفاع المطلوب. وقد سقطت بعد ذلك على الفور وانفجرت. وفي وميض الانفجار، يمكن أن نرى بوضوح قمة برج الجرس في الكاتدرائية، الذي يقع مباشرة في مركز الانفجار.

وكما قلنا مراراً وتكراراً في الجلسات السابقة، فإن التهديد الرئيسي والوحيد الذي يواجه المدنيون في المدن الأوكرانية خلال الضربات الدقيقة التي توجهها روسيا لمنشآت الهياكل الأساسية المتصلة بالقدرات العسكرية لنظام كييف يكمن في قوات الدفاع الجوي لذلك البلد، التي لا تزال منتشرة في المناطق السكنية ومراكز المدن، في انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ويمكننا العثور على عشرات الصور المماثلة، التي التقطت قبل يوم من سقوط القذيفة المضادة للطائرات.

ولذلك، يكتسي توثيق الوقائع ومكافحة إفلات مرتكبي هذه الانتهاكات من العقاب أهمية بالغة. وعليه، ترحب فرنسا بالعمل الذي يضطلع به كل من النظام القضائي الأوكراني ونظم العدالة الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وليست هذه الجلسة سوى ذريعة لإجبارنا على صرف نظرنا عن الفظائع التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا. وندين لجوء روسيا مرة أخرى لاستغلال مسألة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لغرض التضليل. وسندعم أوكرانيا والشعب الأوكراني مهما طال الأمر. ونطالب روسيا مرة أخرى باحترام الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022 الذي يأمر الجيش الروسي بالعودة إلى روسيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بكفالة تمتع الجميع، في كل مكان، بالحق الإنساني في حرية الدين أو المعتقد. ويكمن الالتزام الذي نتشاطره مع أوكرانيا في النضال من أجل حماية الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان في أوكرانيا من الاعتداء الروسي المستمر منذ عقود. وقد أعرب رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، البطريرك كيريل، عن دعمه الصريح لغزو بوتين غير القانوني الذي تسبب في الكثير من المعاناة لأوكرانيا. وكما قالت السيدة سعد في وقت سابق، تشمل تلك المعاناة تدمير الكاتدرائية في أوديسا مؤخرًا. ويا لهذه الجرأة التي تمتلكها روسيا التي تمكّنها من إلقاء محاضرات علينا حول الحرية الدينية.

ونفهم تمامًا أن أوكرانيا تريد حماية أمنها القومي في مواجهة تلك الهجمات، ولها كل الحق في القيام بذلك. وينبغي لروسيا، إذا كانت جادة في رغبتها في كفالة حرية الدين والمعتقد في أوكرانيا، أن تنهي هذه الحرب العنيفة وتسحب قواتها بدلاً من استخدام جلسات مفتعلة لمجلس الأمن للترويج لمعلومات مضللة من قبيل تلك التي سمعناها اليوم - والتي أخشى أنها لم تنته بعد.

أستأنف الآن مهام بصفتي رئيس المجلس.

”بناء على أوامر من قيادة الاتحاد الروسي، أصابت قذيفة روسية القلب الروحي لمدينة أوديسا المحبة للسلام، كاتدرائية التجلي. وتشن روسيا منذ 24 شباط/فبراير 2022 عدوانا عسكريا واسع النطاق على بلدنا أوكرانيا. الناس يموتون، والدماء البشرية تسفك، والمدن والقرى، والكنائس والأديرة تدمر. وأيما كان الهدف مما يسمى بالعملية العسكرية الخاصة المخزية، فإنه لا يمكن أن يبرر القتل والعنف والتدمير والتشريد القسري. ما زلنا لا نفهم. ما الذي يريدون تحريرنا منه؟ الحياة؟ إنها إبادة جماعية حقيقية للشعب الأوكراني. بلد يعتبر نفسه أرثوذكسيا لا يمكنه أن يتشدد بشريعة الله وفي الوقت نفسه يفعل الشر ويجلب الظلام“.

المهم هو أن هذه أسئلة طرحها شخص بدا أن موسكو نفسها تثق به وتستمتع إليه، استنادا إلى حقيقة أن بوتين نفسه منح المطران أغافانجيل وسام الشرف وسام الصداقة قبل بضع سنوات. إنه ليس مقدم إحاطة أمامنا، وليس شخصا في جيبنا أو شاهد من جانبنا، بل شخص منحه بوتين نفسه ميداليات متعددة. إننا جميعا مهتمون بالحصول على إجابة على السؤال الذي طرحه المطران أغافانجيل، وهو سؤال لم يتمكن الوفد الروسي بعد من تقديم إجابات عليه. وبدلا من ذلك، تصر على السخرية من ولاية هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة وإجراءاتها.

أود أن أختتم بياني بتكرار السؤال الذي طرحه المطران أغافانجيل. ما الذي يريدون تحريرنا منه؟ لماذا يرتكبون إبادة جماعية للشعب الأوكراني؟ متى ستوقف حكومتهم عن التشدد بشريعة الله وفعل الشر وجلب الظلام؟

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.

على الكاتدرائية في أوديسا، على شبكات التواصل الاجتماعي. ولو كانت منشآت الدفاع الجوي تقع خارج الأحياء السكنية، لما وقعت هذه المأساة، وغيرها من المآسي العديدة التي قُتل فيها المدنيون. فنحن لا نستهدف الأعيان المدنية السلمية بهجماتنا. وبالمناسبة، يمكننا أن نرى في نفس مقاطع الفيديو الانفجارات التي تسببها الذخائر والمعدات الموجودة في ما تدعي أوكرانيا أنها مرافق لتخزين الحبوب ومنشآت مرفئية يتضح الآن أنها تستخدمها لأغراض عسكرية تحت غطاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وفي انتهاك لها.

ومن اللافت للنظر أنه بدلا من معالجة المشاكل التي تسببها أنظمة الدفاع الجوي، قرر نظام زيلينسكي أن الأشخاص الذين ينشرون هذه الأدلة الصادقة التي تعرض السلطات الأوكرانية للخطر سينالون أشد العقاب. ونفهم أن البرلمان الأوكراني قدم على عجل مشروع قانون يقترح عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات للأشخاص الذين ينشرون هذه الأشياء. وبمقدور أعضاء المجلس أن يستخلصوا استنتاجاتهم الخاصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لن أقرأ بياني الكامل في هذه الجلسة توخيا للإيجاز. وسنتيح الاطلاع على النسخة الكاملة.

نأسف لإصرار روسيا على إساءة استخدام منصة مجلس الأمن في محاولاتها لإثبات رواياتها الدعائية التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على غزو أوكرانيا. ولن أغير هراء الممثل الروسي أي أهمية بالتعليق عليه. وما أود أن أفعله هو أن استشهد بالمطران أغافانجيل من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، التي أُشير إليها كثيرا في القاعة اليوم. إنه رئيس أبرشية أوديسا. وقد كتب في رسالة عقب الهجوم: